جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الدراسات القانونية البيئية LEJE

بالتعاون مع:

فرقة بحث التنظيم القانوني للمدن الجديدة ضمن استراتيجية التوسع العمراني تحت رقم:

G01L01UN240120210002

بالشراكة مع الوكالة العقارية للتنظيم والتسيير العقاريين الحضريين قالمة

ينظمون:

الملتقى الافتراضي الوطني الأول حول:

الحق في السكن في ظل الضوابط القانونية للتوسع العمراني

يوم 23 أفريل 2022م

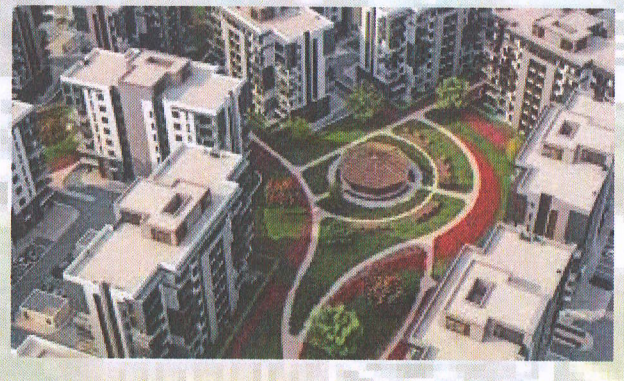

بالمجمع الجامعي هيليوبوليس – قالمة

1 - ديباجة الملتقى

تعترف أطر حقوق الانسان المتعاقبة بحق كل انسان في مستوى معيشي مناسب، ورعاية من الدولة، بما يتضمنه ذلك من حقه في تمكنه من ضمان سكن لائق به، يوفر الحد المقبول من المتطلبات الإنسانية، وهو الحق الذي انتقل من تصنيفه ضمن اشتراطات الرفاه، إلى كونه حقا أساسيا للأفراد، لا يمكن التنازل عنه أو التفريط فيه، وقد ساهمت الأفكار والتطبيقات الاشتراكية في ترسيخ هذا ضمن السياسات الاجتماعية، ومجالات الانفاق العالم، ونظرا لتزايد التعداد السكاني للدول على نحو مستمر، فإنها صارت مضطرة لأن تفي باحتياجات الأسر والأفراد في الحصول على سكنات تأويها، وهو ما دفع بالتوسع العمراني إلا مستويات عالية، تضمن المدن المليونية، والأنماط السكنية التي تستوعب أكبر عدد ممكن، وفي نفس الوقت توفر الشروط المقبولة للسكن، ضمن ما صار يطلق عليه بالسكن القياسي، الذي يكفل أسباب الراحة والأمان، وهو جزء من منظومة الخدمات والبنى التحتية المتطورة باستمرار، والواقع أنّ السكن يظل النتيجة النهائية لدمج عنصرين: توافر الأرض ونشاط البناء، وهو ما يقتضي العمل على عدة أصعدة؛ بما في ذلك الجانب المتعلق بالموقع وحدود التوسع المادي، والبنى التحتية، ومجال الخدمات، وهندسة المرور، وضمن كل ما سبق الإطار القانوني الضابط، الذي يكفل السيطرة على ذلك التوسع والتحكم فيه، واجتناب أي تداعيات سلبية له .

يُلاحظ أنّ التطور في المجال العمراني الذي عرفته الشعوب، لم يحدث بمعزل عن القوانين، وعلى هذا النحو أمكن للدول المتقدمة أن توازن بين الحق في السكن؛ كحق أصيل للأفراد، وبين حدود التوسع العمراني، خاصة في الدول ذات المساحة الجغرافية الصغيرة، أو الواقعة في مناطق الخطر الزلزالي أو النشاط البركاني، أو الاضطرابات الجوية العنيفة، وكل ذلك عن طريق صرامة وكفاءة قوانين العمران، وهو ما تقدمه التجارب الاسكانية في العالم المتقدم، غير أنّ ذلك لم يتحقق في البلدان الأقل تقدما، بالشكل المطلوب، فقد ظل تدخّل القانون في ضبط قطاع السكن في الجزائر –مثلا– هامشياً وغير فعّال، واقتصر في الغالب على الجوانب المرتبطة بالتراخيص، والقدرة على الاستجابة لاحتياجات الأفراد في السكن، حيث ينمو طلب عال على البناء، يجري جزء منه دون احترام للاشتراطات العمرانية والبيئية، ومتطلبات السلامة والأمن، وفي تصرف من الصعب رصده في دول أخرى، فإن البناء يتم دون أي صفة قانونية، ثم تكون هناك مساع لتقنين وضعه، وذلك في مرحلة لاحقة ضمن ما يوصف بالتسوية، وقد ساهم ذلك في خروج قطاع السكن عن السيطرة، وبروز الأحياء الفوضوية والعشوائيات، وهنا تتدخل التبريرات الاجتماعية والانفعالية في تجاوز أطر القانون، وتجنيب القائمين بهذا السلوك المتابعات القانونية الرادعة

إن الاعتبارات السائدة في عرقلة ضبط مجال العقار والإسكان والبناء، تحول في الغالب دون مباشرة السلطات المعنية أعمال الهدم والمتابعة القانونية والغرامات، ومطالب التعويض التي تقتضيها أوضاع المخالفة والبناء دون ترخيص، وفي جانب آخر فإنّه من النادر جدا في الوسط الحضري أن يجري احترام التصاميم أو الجانب الجمالي، أو اشتراطات المظهر العمراني الخارجي في الواجهة والشرفات، وعدد الطوابق، وكذا استكمال البناء على نحو يمنع تشويه المنظر العام، وذلك لغياب أطر المتابعة الفعالة في هذا الوضع، متابعة يمكن ملاحظتها في الدول المتقدمة، التي تتشدد في هذا المجال، وكل ذلك يدفع نحو طرح إشكالية محورية فحواها التساؤل التالي:

كيف يمكن التوفيق بين الحق في السكن كأحد الحقوق الأساسية للمواطنين في الجزائر، وضبط التوسع العمراني بشكل مسيطر عليه وخاضع للقانون؟

هذه الإشكالية سيتم التعامل معها، بالتركيز على النصوص القانونية المتصلة بالموضوع من جانب، ومن جانب آخر امتدادات التوسع العمراني والقضايا التي يطرحها في الجزائر، حيث هناك حضيرة وطنية للسكن يزداد محتواها، ويتنوع الفاعلون في ذلك بين اسهام الدولة، وإسهام الأفراد، كما تشمل في ذلك أشكال الإنجاز والاستثمار، والإيجار والبيع، وأيضا تداخل الغرض بين الإيواء، وممارسة الأنشطة الخدماتية والاقتصادية المختلفة.

2 - محاور الملتقى:

المحور الأول: التوسع العمراني والحق في السكن: إطار مفهومي ورؤية قانونية

المحور الثاني: التبعات السلبية لحالة التوسع العمراني في إطار ضمان الحق في السكن

المحور الثالث: قيود التوسع العمراني وقدرات الضبط ضمن مطالب تغطية الحق في السكن في الجزائر

المحور الرابع: نحو استراتيجيات فعالة لضبط التوسع العمراني وتغطية الحق في السكن: رؤية قانونية

الرئيس الشرفي للملتقى:

الأستاذ الدكتور: صالح العقون

رئيس جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

رئيس اللجنة العلمية للملتقى الوطني:

أ.د/نجاح عصام جامعة 8 ماي 1945 قالمة

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى الوطني:

- أ.د/ خليفة محمد — جامعة باجي مختار عنابة
- أ.د/ حسون محمد علي — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- أ.د/ شوايدية منية — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- أ.د/ العايب سامية — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/راضية مشري — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ مقلاتي مونة — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ بن بوعبد الله مونية — جامعة الشريف مساعدية سوق أهراس
- د/ بوخميس سهيلة — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ فارة سماح — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ عباسي سهام — المركز الجامعي سي الحواس بريكة
- د/ بوحجر حسام — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ فاضل إلهام — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ فلكاوي مريم — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ حميداني محمد — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ نويري سامية — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ بن زكري راضية — جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
- د/ عمورة حكيمة — جامعة الحاج لخضر باتنة 1
- د/ عقابي أمال — جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- د/ ثابتي دنيازاد — جامعة العربي التبسي تبسة
- د/ فنطازي خير الدين — جامعة 08 ماي 1945 قالمة

اللجنة التنظيمية:

رئيسة اللجنة التنظيمية: د/مقلاتي مونة

- د. راضية مشري
- د. محمد حميداني
- د. مريم فلكاوي
- د. إلهام فاضل
- د. سهيلة بوخميس
- د. خير الدين فنطازي
- د. سامية نويري
- ط. د. ربيعة فراح
- ط.د. منال لعرابة
- ط.د. ربيعة بن عبيد

شروط المشاركة:

01- أن ترتبط المداخلة بإشكاليه الملتقى، وتكون ضمن أحد محاوره الأساسية، وأن تكتب طبقا للأصول العلمية المتعارف عليها، باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، مع إرفاقها بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة الانجليزية (abstract).

02- تكتب المادة العربية بخط بخط Sakal Mjalla حجم الخط 16، أما الفرنسية فبخط Times New Roman، حجم 14.

03- تتراوح صفحات البحث من 12 - 20 صفحة A4.

04- يشترط أن يكون البحث أصيلا، لم يتم نشره من قبل، ولم يسبق أن قدّم في مؤتمرات أو ملتقيات علمية سابقة.

05- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي.

06- تقبل المداخلات المشتركة الثنائية مع التأكيد على مقتضيات الأمانة العلمية، ولا يقبل تقديم أكثر من مداخلة.

07-ترفض المداخلات التي لا يتطابق مضمونها مع المحاور.

استمارة المشاركة:

الاسم:.....اللقب: .....

الرتبة العلمية:.....

التخصص:.....

الوظيفة:.....

مجال البحث::.....

المؤسسة:.....

رقم الهاتف (إجباري):.....

البريد الالكتروني (إجباري):.....

رقم المحور:.....

عنوان المداخلة :.....

ملخص المداخلة:.....

مواعيد هامة:

- آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة: 2022/04/15م.
- تاريخ رد اللجنة العلمية للملتقى على قبول المداخلات 2022/04/16م.
- تاريخ انعقاد فعاليات الملتقى: 2022/04/23م.

توجه المراسلات إلى:

البريد الإلكتروني للملتقى:

nouvellesvilleswebinarguelma@gmail.com